

الباب الرابع

التضليل والاعلام

obeikandi.com

الإعلام العربي من التقليد إلى التصليل

يمكن القول أن الإعلام العربي استنسخ أساليب الإعلام الغربي بحرفيتها دون أن يكون هدفهم السيطرة أو التلاعب بعقول الناس وحشد الرأي العام لصالح قرارات معينة كما يحدث في الغرب، إنما فقط من باب التقليد الأعمى والإعتقاد بأن التفوق الحضاري الغربي يجعل من كل ما يقومون به معياراً للجودة والمهنية العالية واجبة الإحتذاء ولو راقبنا وسائل الإعلام العربية لوجدناها ملتزمة حرفياً بالمناهج الإعلامية الغربية من حيث التجزئ والبرامج المتنوعة وأساليب التنافس بين القنوات من خلال تقديم نفس المادة المحتوى سوبر ستار * ستار أكاديمي الإتجاه المعاكس * بالعربي إلخ ولا تتوقف المسألة عند المضمون إنما حتى الشكل وطريقة جلوس المذيع وإلقاءه.

فورية الحدث في تعزيز بلادة الجمهور:

ومؤخراً أصبح التركيز على فورية الخبر أولوية من أولويات وسائل الإعلام العربية من خلال التعامل معه كسلعة سريعة التلف دون العمل على تقديم محتوى معرفي يلقي الضوء على خلفية الأحداث بقصد لفت الأنظار لها والعمل على حث الجهات المسؤولة لمعالجتها، أو لخلق وعي شعبي تجاه ما يدور حولهم ومع الإهمال الكلي لمدى أهمية الخبر لدى المتلقي العربي، فالتغطية الإخبارية التي رافقت وفاة مايكل جاكسون تكاد

تكون مشابهة إلى حد كبير لتغطية أحداث مجزرة غزة الأخيرة أو حرب مايو حتى التغطية الإعلامية لمجزرة غزة تحولت إلى صراع التغطية الأفضل بين قنوات الأخبار وتحول الاهتمام الشعبي بعد تجاوز الصدمة الأولى بشكل ما إلى مراقبة وتقييم أداء وسائل الإعلام بحيث أصبحت التغطية الأفضل مدعاة رضى وارتياح لدى المشاهد والتغطية السيئة مدعاة السخط والغضب ورغم أن وسائل الإعلام العربية عندما استنسخت الأساليب الغربية لم يكن هدفها إعادة تشكيل الوعي العربي بقصد تضليله والسيطرة عليه كما يحدث في الغرب نظراً لأن الحكام لا يلجأون إلى التضليل الإعلامي إلا عندما يبدأ الشعب في الظهور ولو بصورة فجأة كإرادة إجتماعية في مسار العملية التاريخية، أما قبل ذلك فلا وجود للتضليل بل نجد قمعاً شاملاً إذ لا ضرورة هناك لتضليل المضطهدين عندما يكونون غارقين في بؤس الواقع .

الإعلام أداة مثالية لقلب الحقائق

ان التضليل بدأ يشق مساره رويداً رويداً وتجلّى ذلك فى أوضح صورة من خلال الحملة الموازية لحرب مايو ٢٠٠٦ وأيضاً مجزرة غزة، حيث بدأ العبث بمفاهيم أساسية وراسخة في الوعي الشعبي المقاومة كمحاولة لتغيير دلالاتها بما يتفق وتوجهات مجموعة من النظم السياسية، وأحياناً يتم نقل وتداول المصطلحات والمسميات الغربية كما ترد في الوكالات

العالمية دون أي تمحيص في معانيها فتصبح الوسائل الإعلامية ناقلة للتضليل ولو بشكل غير مقصود ونجحت وسائل الإعلام في التأثير على الوعي العام وتنفيه إهتمامات الشباب من خلال برامج الواقع وصناعة النجوم، ولعل ما يحدث من بكاء وإغماءات بالجملة لمشاهدة فنان مثلاً خير مثال على ذلك!

وبالعودة إلى مسألة التعامل الفوري والآني مع الأحداث، فقد انعكست هذه الطريقة في التعامل على الجمهور نفسه حيث أصبح يتعامل مع الحدث خلال ساعاته أو أيامه الأولى وبعدها يتحول إلى أمر عادي جداً، وفي حال انتهى التركيز الإعلامي عليه يدخل طي النسيان حتى لو كان مستمراً على أرض الواقع، فمثلاً التفاعل مع إحتلال العراق والتفجيرات التي لا تزال تحدث على أرضه ويذهب ضحيتها عشرات الأبرياء لم تعد تثير أهتمام أحد في الشارع وتمر في شريط الأخبار مثل أي خبر عابر.

ومجزرة غزة، توقف الإهتمام الشعبي منذ لحظة توقف الحرب، رغم أن المأساة الحقيقية بدأت بعد توقف إطلاق النار حتى على مستوى المدونين نجد الآن لا أحد يكتب عن معاناة الشعب في غزة، والسبب يعود إلى أنهم وبشكل لا شعوري يعتقدون أنها مسألة أخذت كفايتها من الإهتمام فضلاً عن كونها أصبحت قديمة.

التضليل الإعلامي والتلاعب بالعقول

يبدو أن انتشار وسائل الإعلام وتعددتها مع إمكانية الوصول السريع للخبر والتركيز الآني عليه أصبح وباءً في حد ذاته ولم يكن يدري الناس سوى أخبار منطقتهم ويحصلون على أخبار يسيرة عن العالم كل صباح من الجريدة اليوم لم يعد هناك لزوم لانتظار جريدة الصباح حتى نعرف أخبار العالم، فالخبر أصبح على طريقة ويسترن يونيون أرسل الآن، إستقبل الآن ومع ذلك بقيت الصحف محافظة على تقليد النشر في صباح اليوم التالي، رغم أنها أخبار بايئة وبدأت مسألة التغطية الإخبارية في التنامي من الغرب وتحديداً أمريكا بفضل انتشار وسائل الإعلام وأيضاً حاجة النظام السياسي إلى أداة فعالة في توجيه الناس والسيطرة على خياراتهم بدون إشعارهم بذلك لتبقى أجواء الحرية والديمقراطية سائدة دون مساس على المستوى الظاهري ويتم ذلك من خلال عدة أساليب حددها وأبدع في شرحها هربرت شيللر في كتابه المتلاعبون بالعقول.

أسطورة التعدد الإعلامي، إحدى الأساطير المركزية في السيطرة على العقول وتضليل الوعي الشعبي، على اعتبار أن حرية الاختيار والتنوع أمران مرتبطان ببعضهما البعض ارتباطاً بنيوياً، فلا حرية للاختيار بدون تنوع، لكن ما يحدث حقيقة أن كل هذه الوسائل المتعددة تقدم نفس المادة

الإخبارية أو الترفيهية من حيث الطبيعة والتوجهات والفارق يكمن في التنبيلة فقط.

أسطورة الحياد ونقل الواقع كما هو، بالإضافة إلى تقنيات تشكيل الوعي وأبرزها:

١- التجزيئ: المتمثل في نقل الأخبار والوقائع على شكل أحداث مستقلة وإشغال المتلقي بها بشكل آني، الإنشغال التام بال لحظة يدمر الروابط الضرورية في الماضي.

٢- التغطية الفورية: ترتبط الفورية ارتباطاً وثيقاً بعملية التجزيء، بل تشكل في الواقع عنصراً ضرورياً من عناصر وجودها ويساعد هذا الطابع الآني اللحظي على تزايد قوة التضليل لأجهزة الإعلام لأن مادة الإعلام سريعة الزوال، لا تخلف وراءها أي بنية باقية أو ثابتة، لذا فهي تعوض عن عملية الفهم.

الإعلام العربي المعاصر

الإعلام هو قضية العصر، فالذين قالوا من قبل لكل زمان آية وآية هذا الزمان الصحافة لم يكونوا مبالغين، فالرسالة الإعلامية في النهاية هي التي تتشكل بها صورة من أرسلها، وهي التي تحدد قيمته لدى من تلقاها، والإعلام والديبلوماسية وجهان لعملة واحدة هي السياسة

الخارجية وصورة الدولة في المجتمعين الدولي والإقليمي، وما زالت الرسالة الإعلامية العربية دون المستوى برغم كل الجهود المبذولة للارتقاء بها خارجياً وداخلياً، فما زالت رسالة دفاع تبريري لم تدخل مرحلة اقتحام الغير وطرح المبادرات التي تجعل الطرف الآخر في موقف دفاع بديل، إضافة إلى اللهجة المتهافتة أحياناً بل والاعتذارية أحياناً أخرى ومضمون الرسالة الإعلامية يجب أن يكون من القوة بحيث يضع الخصوم والأصدقاء على السواء في موضع الشعور بالاحترام لمصدر الرسالة وهيبة الدولة التي خرجت منها، ولا بد أن نعتز أن الكوادر الشابة والمتعلمة تعليماً حديثاً والمدرّبة تدريباً عملياً من الجيل الجديد في جماعة الإخوان المسلمين وتنظيمها العالمي تمكنت إلى حد كبير من الإمساك بزمام الأمور في عدد من العواصم الأجنبية وكأنا أمام المقولة الشهيرة إن القضية ضعيفة ولكن المحامي ناجح بينما نملك نحن القضية العادلة ولكن ليس لدينا المحامي القدير ولا يتصور أحد أن الرسالة الإعلامية هي سطور لقيطة ليس لها أب شرعي بل هي في المقام الأول تعبير عن واقع قائم، لذلك لا يتوهم أحد أن الفعل الداخلي يمكن أن يكون متراجعا فتصدر عنه رسالة إعلامية قوية والعكس، فالارتباط بين الرسالة الإعلامية والوقائع على الأرض ارتباط موضوعي مثل الارتباط بين المطبخ وحجرة الطعام، إذ أن ما يقدم على المائدة هو نتاج لعملية الطهي مهما كانت درجة اتقانه خصوصاً في عصر السماوات المفتوحة

والتطور الهائل في تكنولوجيا المعلومات، إذ لا تستطيع دولة إخفاء ما يجري فيها أو حتى تجميل الأحداث إلا في حدود معينة، فالكل يرصد الكل بل إن الكل يتآمر على الكل عالم يموج بتياراتٍ مختلفة ومصالح متعارضة وارتباطات متداخلة، لذلك فمن الطبيعي أن تكون الرسالة الإعلامية واعية بكل هذه الحقائق .

لقد قطعت البشرية شوطاً كبيراً في مجال ثورة الاتصالات وتكنولوجيا المعلومات على نحو جعل الأسرار العليا مباحة والخفايا الداخلية مكشوفة، وأصبح الحادث الواحد في أحد أركان الدنيا يجد صداه في نفس اللحظة في باقي بقاع المعمورة، ولقد ترتب على ذلك أن تمتعت رسالة الإعلام بميزات لم تتوافر لغيرها من السلع الفكرية أو الثقافية، وتلك ميزة وضرر في ذات الوقت، أما الميزة فإنها جعلت من العالم قرية كونية صغيرة ترتبط شعوبها بصلات أوثق وعلاقات أقرب، وأما الضرر فإنها أسقطت أقنعة الانظمة وأنهت عمليات التجميل المصطنعة للأحداث والمواقف والأفكار، لكننا في النهاية أمام عالم مختلف تطير فيه المعلومة وينتشر الخبر حتى يكاد العالم أن يرى بعضه بعضاً في وضوح يستحيل التخلص منه.

وليس من شك في أن الإعلام المعاصر هو التعبير الحقيقي عن مكانة الدولة وحجمها الإقليمي دعونا نتذكر نموذجين الآن الأول هو عبدالناصر

وصوت العرب، عندما استطاع أن يكرس مفهوم القومية العربية من خلال تلك المحطة الصاخبة على امتداد خمسينات وستينات القرن الماضي بحيث أصبحت إذاعة صوت العرب مسموعة من المحيط إلى الخليج إلى أن جاءت النكسة عام ١٩٦٧ فضربت صدقها، والنموذج الثاني هو قطر وقناة الجزيرة، حيث استطاعت هذه القناة العربية أن تجد مكاناً على خريطة الإعلام الدولي وأن تصبح لسنوات أهم قناة فضائية في العالم العربي كله ونؤكد هنا أن العمود الفقري للإعلام هو صدقه حيث لا يمكن ترجمة ولانه للمشاهد أو المستمع أو القارئ إلا من خلال درجة الصدق التي يحرص عليها ومن حيث انتقاء مصادره والحياد في نشر الأخبار وتحديد مساحات متكافئة لكل منها دون تمييز أو انحياز، لأن الانحياز ينتهي في النهاية إلى عائد عكسي يصرف الناس عن المصدر الإعلامي الذي حاول أن يستخف بمن يتابعه مقروءاً أو مسموعاً أو مشاهداً ولماذا نذهب بعيداً؟ أن القوة الإعلامية كانت هي السند التاريخي للحركة الصهيونية والتفوق الإسرائيلي في كل المجالات، خصوصاً أن الدولة العبرية برعت في اختلاق الروايات التاريخية والدفع الدينية للترويج لحقوق مزعومة في أرض الميعاد فضلاً عن نزعات عنصرية واضحة وميول عدوانية لا تتوقف وتطلعات توسعية لا تنتهي، وإذا نظرنا إلى مدينة نيويورك الأمريكية مثلاً باعتبارها تحوي أكبر تجمع يهودي في العالم لوجدنا أنها اعتمدت على دعامتين هما

الاقتصاد والإعلام، حتى أصبحت تلك المدينة الكبرى مصدراً للترويج للحركة الصهيونية وأهداف الدولة العبرية، فالإعلام الحديث هو الذي يخلق الصورة ويحدد النموذج النمطي، من أجل هدف محدد أو غاية منشودة، وقديماً قالوا ليس المهم عدالة القضية لكن الأهم هو كيفية الترويج لها من هنا جاءت قوة الإعلام وأبواقه خصوصاً على الصعيدين السياسي والاقتصادي.

وإذا كان الاقتصاد والإعلام هما ركيزتا التفوق الغربي عموماً والأمريكي خصوصاً فإننا نزعّم أن المظلة السياسية هي العائد المباشر للمزج بين هذين العنصرين، ولا نستطيع أن ننكر أن الحياة المعاصرة تقوم على درجة من التشابك والتداخل بحيث يصعب فيها تحديد الفوارق بين ما هو سياسي واقتصادي وإعلامي، إنها تبدو كالأواني المستطرقة، كل ما يصب في واحد منها يتجه إلى العنصرين الآخرين فالرسالة الإعلامية هي الأكثر تأثيراً لأنها تعبيرٌ عن منطوق شامل يحوي كل الأوامر الأخرى السابقة على تشكيله فالإعلام هو الظاهرة العصرية النهائية للصراع السياسي والحوار الإيديولوجي والتنافس الاقتصادي وهو في الحياة العصرية مثل بشرة الإنسان إذ تظهر عليها أعراض الصحة والمرض مهما كانت التفاعلات الداخلية والعلاجات السريعة لذلك فإن سرعة الاستجابة الإعلامية تعكس إلى حد كبير أهمية التعامل المباشر ما دامت الرسالة الإعلامية سليمة وواضحة وذات صدق.

ويجب أن نعترف بأن الإعلام العربي قاصر لأنه يتحدث في الغالب إلى الداخل ساعياً نحو الاستهلاك المحلي دون التفكير في مخاطبة الجادة للغير وتقديم صورة صحيحة عن واقعنا المعاصر واكتساب الصدق المفقود واستعادة الثقة الضائعة بيننا وبين غيرنا من القوميات والشعوب، خصوصاً ذلك الغرب الذي تعود دائماً أن يرانا من منظاره الخاص وأن يفكر فينا بطريقته المنحازة إنه الغرب الذي يأخذ ولا يعطي، إنه الغرب الذي يتهم الآخر ويتعامل معه بدونية شديدة ليس لها مبرر تاريخي إلا كل ما كان من صنعه هو سواء آثار ظاهرة الاستعمار أو نتائج الكشف الجغرافية أو غيرهما من مظاهر احتكاك الغرب مع الشرق ومحاولة فرض السيطرة الأوروبية الأمريكية على العالمين القديم والجديد.

الإعلام بين المسؤولية والمساءلة

ليس من العجيب أن تتجه القوانين والتشريعات في معظم دول العالم إلى إعطاء مساحات أكبر من الحرية لوسائل الإعلام والصحافة؛ فالإعلام والصحافة هما عين المجتمع الساهرة، وضميره الحي اليقظ، وصوته الذي يجأر بالصراخ والتنبيه حين يلمح فساداً، أو يكشف خللاً ومن هنا شاع في أدبيات الإعلام والثقافة: أن الإعلام والصحافة يمثلان سلطة رابعة، تُضاف إلى السلطات: التشريعية، والقضائية، والتنفيذية، ليس

بالمعنى القانوني لكلمة السلطة، ولكن بمعنى أن هذه المهنة ومن يشتغلون بها، نواب عن الشعب في مراقبة المسؤولين، وفي حماية مصالحه وهذه المساحات الواسعة من الحرية التي تمنحها القوانين للإعلام بمختلف وسائله لا تعني أن يستعلي الإعلاميون والصحفيون على المجتمع، ولا أن يظنوا أنهم فوق المحاسبة والمساءلة، فهم في النهاية شريحة من المجتمع، يجب أن تخضع لقوانينه وأعرافه وتقاليده، وأن تعمل بما يحقق الصالح العام، دون الانتفاع الشخصي أو الطبقى، وإلا تحولت المميزات التي تُعطىها القوانين للإعلاميين والصحفيين إلى منافع شخصية، لا منافع عامة؛ كما هو الغرض الأساسي من هذه المميزات؛ لذلك فقبل أن ينظر الإعلامي أو الصحفي إلى القيد القانوني الذي يجب أن يخضع له ويعمل له حساباً عليه أن يجعل من نفسه شخصاً جديراً بالثقة التي أولاه إياها المجتمع، ومنحها له؛ ليكون عينه الساهرة على قيمه ومصلحه؛ أي: قبل أن ينظر رجل الإعلام والصحافة إلى المساءلة بمفهومها القانوني، يجب أن يأخذ في اعتباره المسؤولية بمضمونها الذاتي، وأن يكون المشتغلون بالإعلام رقباء على أنفسهم وكتاباتهم، وما يبتئونه من أخبار وتحليلات، قبل أن يخضعوا أو يخضعوا لضبط القانون وقيد وسلطانه.

والرقابة الذاتية ليست القيد الذي يدفع إلى الخوف في مواجهة باطل أو كشف جريمة؛ بل القيد الذي يجعل الصحفي أو الإعلامي يدقق بصدق

وأمانة فيما يطرحه على الناس من معلومات وآراء، بحيث تكون رقابته على نفسه أشدّ من أيّة رقابة أخرى؛ لأنّ الناس قد استأمنوه على عقولهم وأفكارهم وأولّوه ثقتهم؛ فيجب أن يرتقي هو إلى تلك المنزلة، التي تتساوى مع منزلة المربيّين والموجهين والدعاة.

غياب الرقابة الذاتية:

اننا للأسف لا نلاحظ في عالمنا العربي أن قيم الرقابة الذاتية قد تأصلت بالشكل الذي يجعل من رجل الإعلام رقيباً على نفسه قبل القانون فبالرغم من عشرات؛ بل مئات الأخبار الكاذبة، وسيل الشائعات المغرضة الذي يتدفق يومياً عبر صفحات الجرائد، وشاشات الفضائيات فقلّما نجد صحفياً شجاعاً يعتذر عن خطأ وقع منه، أو يصحّح معلومة كتبها سهواً وهذا يعني أمرين: أن حضور حقّ المجتمع في ذهن الإعلامي، ليس بالقدر المطلوب، إن لم يكن منعدماً أصلاً وأن القوانين في عالمنا العربي ليست بالدقة والتوازن الذي يجمع في آن واحد بين حقّ الإعلامي في تداول المعلومات، وبين حقّ المجتمع وأفراده في حماية أعراضهم وحياتهم الخاصة والعامة.

وإذا أراد صاحب السلطة أن يصحّح هذا الوضع المعوج، ويعالج الخلل فإنه قد يجابه بضغوط من أصحاب المصالح الذين يهتمهم أن يبقى المجتمع مستباحاً أمامهم؛ ليروّجوا فيه بضاعتهم الإعلامية الكاذبة،

القائمة على سبيل الأكاذيب والشائعات والافتراءات دون رقيب؛ بل إنهم يرفعون أمامه حقَّ حرية التعبير والنقد، كواجهة برّاقة يريدون بها باطلاً وحينئذ يكون المجتمع أمام خيارين: إما أن يبقى الوضع كما هو عليه، ولا يضبط القوانين والتشريعات التي تمزج الحرية بالمسؤولية، وتجعل منها قيمة ليست مطلقة، تعبث بها أيدي العابثين، ومن ثم تستمر معاناة المجتمع، خاصة الشرفاء منهم، الذين هم محل اتهام وملاحقة من وسائل الإعلام غير المسؤولة وإما أن يُراجع تلك التشريعات بما يُعيد التوازن المفقود بين حرية الإعلام والنقد، وبين ضرورة حماية حقوق الأفراد والمجتمع، والأخذ على يد العابثين، ومن ثم يكون صاحب القرار عرضةً لنيران الإعلام وطلقاته، واتهاماته الجاهزة بالكبت والتضييق، ومحاربة الإعلاميين الشرفاء.

ولعلنا نلاحظ أن التيارات الإسلامية خاصة بعد الربيع العربي، ووصول بعضها إلى مقاعد السلطة بعد تأييد الجماهير لها باتت في مرمى نيران مدفعية الإعلام، التي يقف وراءها ويغذيها التحالف الثلاثي غير الشريف: فلول النظم المستبدّة البائدة، وأصحاب رؤوس الأموال غير النظيفة، والتيارات اليسارية والعلمانية التي توجه الإعلام، وتُكنّ العداء الشديد للإسلاميين، حتى وهم في غياهب السجون والمعتقلات، فما بالك وهم قد وصلوا لسدة الحكم؟!

لا مفرّ - والحال هكذا من مراجعة التشريعات والقوانين التي تنظم حرية التعبير، ولا يجوز الرضوخ للإرهاب الفكري والقصف الإعلامي - اللذين يمارسهما هذا التحالف غير الشريف بحجة الحرية التي عملياً أقرب للفوضى ولنمضي قدماً في طريق الإصلاح الذي جمع في توازن بين حرية التعبير والنقد من جهة، وبين حقوق الأفراد والمجتمع من جهة أخرى.

والغرب الذي يتشدّق به العلمانيون من الليبراليين واليساريين، قد ترسّخت فيه قيم حرية الإعلام المسؤول والمنضبط؛ حتى إن أي صحيفة أو وسيلة إعلام، لا تجد غضاظة في الاعتذار حين تثبّت خبراً يتّضح لاحقاً عدم صحته، حتى لو بثّته بالخطأ، بل هم يعلمون أن ذلك يوطّد أواصر الصدق مع القارئ الذي يبحث عن الحقيقة لا الأكاذيب.